كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

دروس في نحو الاختلاف في المشرق العربي

ماستر 1/ سد 2 – لسانيات عربية

إعداد الأستاذ الدكتور عبد الجليل مصطفاوي

*****

المحاضرة6: صور من الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل:

ذكرت سابقاً أن منهج المدرسة المصرية– مثلها مثل المدرسة البغدادية– يقوم على الأخذ من مدرستي البصرة والكوفة على حد سواء. وسأعرض ههنا صورا من ذلك في كتاب (شرح ابن عقيل).

1– ذكر عبد الله بن عقيل، في باب المبتدأ والخبر، أن الفاعل قد يسدُّ مسدَّ الخبر كما مثَّل ابن مالك حينما قال:

وأوَّلٌ مبتدأٌ، والثاني فاعلٌ، أعني في: أَسَارٍ ذَانِ؟

ففي جملة: أسارٍ ذَانِ؛ يكون (سارٍ) مبتدأ، و(ذانِ) فاعل سد مسد الخبر. ومثله قولنا: أقائمٌ الزَّيْدانِ؟ أو ما حاضرٌ العَمْرانِ. قال ابن عقيل:" ومذهب البصريين– إلا الأخفش– أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك؛ فأجازوا: قائمٌ الزَّيْدان، فقائمٌ: مبتدأ والزيدان فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر"[1]. وقد جوَّز ابن مالك ذلك أيضا حين قال:

وقِسْ، وكاستفهامِ النفيُ، وقدْ يجوزُ نحوُ: فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ

[1]– شرح ابن عقيل، ج1 ص192–193.

فقد يجوز – حسبه– القول: فائزٌ أولو الرَّشَدِ، كما قاله الكوفيون، دون نفي أو استفهام، بخلاف البصريين الذين يشترطون الاستفهام والشرط[2].

وفي حديثه عن الخبر حينما يكون شبه جملة من جار ومجرور، أو ظرف ومضاف إليه ذكر أن النحويين اختلفوا في تقدير الخبر المحذوف: هل يكون فعلا أم اسماً، نحو:(كائنٌ) أو (استقرَّ). قال:" فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير: زيدٌ كائنٌ عندك، أو مستقرٌّ عندك، أو في الدار. وقد نسب هذا لسيبويه. وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: زيدٌ استقر أو يستقرُّ عندك، أو في الدار، ونسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه.

وقيل: يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد؛ فيكون المقدَّرُ مستقراً ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة؛ فيكون التقدير: استقرَّ ونحوه، وهذا ظاهرُ قول المصنِّف[يقصد ابن مالك]: ناوينَ معنى كائن أو استقرَّ. وذهب أبو بكر بن السرَّاج إلى أن كلاًّ من الظرف والجار والمجرور قسمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات."[3]

ثم عقَّب على رأي ابن السراج، فقال:" والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذاً، كقوله:

لكَ العِزُّ إنْ مَولاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ فأنتَ في بُحبوحةِ الهُونِ كائِنَ "[4].

2– وذكر في باب أفعال المقاربة– كعادته قول ابن مالك:

كَكَانَ كَادَ وعسى، لكنْ نَدَرْ غيرُ مضارعٍ لهذين خبرْ

---

[2]– شرح ابن عقيل، ج1 ص194.

[3]– نفسه،ج1 ص210.

[4]– نفسه، ج1 ص211.

وقال:"هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة، وهو كاد وأخواتها، ولا خلاف في أنها أفعال إلا عسى؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ، ونُسب أيضا إلى ابن السرَّاج"[5].

فقد نقل ههنا رأي المدرستين؛ الكوفة ممثلة في أبي عمرو الزاهد(تـ345هـ) وأستاذه أبي العباس ثعلب(تـ291هـ)، والبصرة في أبي بكر بن السرَّاج (تـ316هـ)، ثم أردف ذلك برأيه- وهو رأي البصريين- قائلاً": والصحيح أنها فعل؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو:عَسَيْتُ، وعسَيْتَ، وعسَيْتِ، وعسَيْتُما، وعَسَيْتُم، وعسَيْتُنَّ "[6].

ثم ذكر أنه يكثر اقتران خبر عسى بـ(أن)، ويقل تجريده منها، وقال:" وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجردُ خبرها من(أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ(أن)، قال تعالى﴿فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ﴾ ، وقال عز وجل﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾. ومن وروده بدون (أن) قوله:

عسى الكرْبُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءَه فرجٌ قريبُ "[7].

3- وذكر ابن عقيل في باب جواز فتح همزة(إنَّ) أو كسرها إذا وقعت(أنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبر (إنَّ) قولٌ، والقائل واحد، نحو قولنا: خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ اللهَ. قال:" ومثَّل سيبويه هذه المسألة بقوله: أوَّلُ ما أقولُ أنِّي أحمَدُ الله، وخرَّج الوجه الكسر على الوجه الذي تقدَّم ذكره، وهو أنه باب الإخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرد والزجاج والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر،

---

[5]- شرح ابن عقيل، ج1 ص322.

[6]- نفسه، ج1 ص323.

[7]- نفسه، ج1 ص327-328.

وعليه أكثر النحويين"[8]. فقد نقل ههنا رأي سيبويه والمبرد وهما من البصرة، ورأي الزجَّاج والسيرافي وهما من بغداد.

4- وذكر - في باب جواز دخول لام الابتداء على (إنَّ) المكسورة دون باقي أخواتها- أن الكوفيين أجازوا دخولها أيضا في خبر(لكنَّ)، واحتجوا بقول الشاعر:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذِلي ولكنَّني من حبها لعميدُ

كما ذكر أن المبرد، زعيم البصرة، أجاز دخوله في خبر (أنَّ) المفتوحة كما في قراءة﴿إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾.

وذكر أيضاً أن هذه اللام لا تدخل على خبر (إنَّ) إذا كان خبرها جملة فعلها ماض، فلا يقال: إنَّ زيداً لَرضِي، وأجاز الكسائي ذلك. أما الأخفش والفراء فأجازا دخولها على الماضي غير المتصرِّف، كما في قولنا: إنَّ زيداً لَنِعمَ الرجلُ، وإنَّ عَمْراً لبئس الرجلُ. ونقل عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك[9].

وأورد أيضا اختلاف النحاة في اتصال(ما) غير الموصولة بإنَّ وأخواتها؛ فرأى جماعة منهم أنها تكفها عن العمل ، باستثناء ليت، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال؛ تقول: ليتما زيداً حاضر، على الإعمال، وتقول: ليتما زيدٌ حاضر، على الإهمال.

وذهب الزجاجي وابن السراج أن هذه الحروف تعمل قليلا في حال اتصالها بـ(ما) الكافَّة. وحكى الأخفش والكسائي: إنما زيداً قائمٌ[10].

5- وذكر في باب كان وأخواتها اختلاف النحاة في جواز تقديم خبر(ليس) عليها؛ فذهب الكوفيون، ومعهم من البصريين المبرد والزجَّاج وابن السرَّاج إلى المنع. واختلف النقل عن سيبويه بالجواز تارة،

---

[8]- نفسه، ج1 ص361-362.

[9]- ينظر شرح ابن عقيل، ج1 ص369-370.

[10]- نفسه، ج1 ص374-375.

وبالمنع تارة أخرى. وذهب أبو علي الفارسي البغدادي إلى الجواز. ثم عقَّب برأيه قائلاً:" ولم يرِد من لسان العرب تقدُّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّم معمولِ خبرها عليها كقوله تعالى﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾. وبهذا استدلَّ من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أنَّ(يومَ يأتيهم) معمولُ الخبر الذي هو (مصروفاً)، وقد تقدَّم على ليس، قال: ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامل"[11].

*****

فلعلك قد لاحظت أنَّ عبد الله بن عقيل المصري كان ينقل عن البصرة والكوفة على قدم المساواة؛ كما كان يعرض المادة النحوية عند كل فريق دون انحياز لفريق دون الآخر. وكان يبدي رأيه في أحيان كثيرة في بعض المسائل، حينما تقتضي الضرورة ذلك. ومن ثَمَّ فقد التزم بمذهب المدرسة المصرية في الأخذ عن المدرستين، فضلا عن مدرسة بغداد.

[11]- نفسه، ج1 ص277-278.